الشاهين يطالب بتطوير العمل التعاوني

الشيخ فراس الصباح يرد على مداخلة الشاهين

اليوم لمناقشة «المفوضية العليا لشؤون الانتخابات»

.. ونواب يطالبون الحكومة بحلول عاجلة للقضايا العالقة

الزيد : تشديد الرقابة على الذمة المالية حتى لا يتكرر الفساد الذي شهدناه سابقا

العبيد يلقي كلمته

جانب من مداخلة المهان

العبيد : يجب أن تكون هناك أمور عاجلة وخطوات واقعية عملية مدروسة لتحسين معيشة المواطنين

عبدالكريم الكندري : يجب عدم إغفال الإصلاح السياسي المباشر بإصلاح الهرم التشريعي في الدولة

المهّان : نطالب الحكومة بزيادة الرواتب ومواجهة جشع التجار وتحسين الأوضاع المعيشية للشعب

الطشة : تحقيق تصحيح المسار يحتاج إلى البعد عن التنظير الذي هو سبب رئيس في تعطيل التنمية

تقوم بفحص المراسيم فستعود المجالس المبطلة والمحلولة"، مضيفا إنه "لن يوافق على هذا الاقتراح".

وقال النائب د. عبدالعزيز الصقعبي إن المؤسسة القضائية هي ملاذ الناس لاسترجاع الحقوق ومتى ما اهتزت ثقة الناس في القضاء انهارت الدولة، مؤكدا أن التعديلات مستحقة لإبعاد القضاء عن المهاترات السياسية، ولينظر القضاء في المراسيم قبل الانتخابات.

واعتبر أن الإقرار مكسب جاء بسبب التوافق النيابي- النيابي ، هذا المشروع الذي تقدمنا به بدءا بسحب التفويض في النظر في الطعون الذي هو حق لمجلس الأمة.

وأوضح النائب سعود العصفور أن قانون المحكمة الدستورية لم يعدل منذ إقراره في 1973، وزاد الجدل في السنوات العشر الأخيرة لأنها أدخلت نفسها طرفا أساسيا في المعادلة والعملية السياسية.

وتساءل العصفور لماذا يدفع الشعب ثمن خطأ الحكومة في مراسيمها، مؤكدا الحاجة إلى تعديل شامل للمحكمة الدستورية ولا يمكن اعتباره الحل الحالي حلا شاملا.

وأعرب النائب عبدالله فهاد عن شكره لجهود اللجنة الذي هو امتداد للتنسيق النيابي – النيابي والتعاون النيابي – الحكومي الذي يبشّر بمرحلة جديدة، بإنجاز حقيقي عنوانه الانحياز لإرادة الأمة.

وأكد فهاد أن التعديل جاء لتحصين إرادة الأمة بألا تُمحى ولا تُلغى هذه الإرادة بشخطة قلم أو بقرار، لذلك التعديل مستحق، حتى نضمن عدم دخول القضاء طرفا في المعادلة السياسية.

وشدد النائب أسامة الزيد على عدم القبول أن تذهب الأمة لاختيار ممثليها ثم تُلغى هذه الإرادة بقرار، لذلك جاء هذا التعديل الجوهري الذي يعبر عن شكل من أشكال الإصلاح السياسي، معربا عن شكره اللجنة التشريعية الذين تحملوا الضغط النيابي والشعب، وقدموا تقريرهم في وقت ضيق.

وأكد النائب شعيب شعبان أن شبح الإبطال يؤثر على سلوك النائب، وأن إقرار القانون انتصار لإرادة الأمة متمنيا إقراره في المداولتين.

وأكد النائب بدر نشمي العنزي أن التعديل يعالج ما تم من إبطال لثلاث مرات بسبب خطأ إجرائي، مشددا على أنه "لا يمكن إبطال إرادة الأمة والمجلس هو إرادة هذه الأمة والشعب هو مصدر السلطات".

وقال النائب مرزوق الغانم "أنا أحد مقدمي الاقتراح، واتفق مع الهدف الذي نريد الوصول إليه، ولكني لا أتكلم عن تغول القضاء، وإنما تغول السلطة التنفيذية والحل الأخير تم تحذير رئيس الوزراء، موضحا أن السلطة التنفيذية هي التي تتخذ القرار، والمحكمة الدستورية تحكم بصحيح الدستور.

وأضاف الغانم " المراسيم ليست من أعمال السيادة، وبها شروط ويجب ألا يتكرر سبب الحل، وهذا القانون يمنع الحكومة في المستقبل من عدم الالتزام بالإجراءات الصحيحة".

وقال النائب أحمد لاري أشيد بهيئة الدفاع أمام المحكمة الدستورية اليوم، وهذا القانون يُبت في المراسيم قبل الدخول في عملية الانتخابات وهو خطوة مستحقة.

وأكد ضرورة إلحاق مراسيم الضرورة في القانون الحالي، لأن المحكمة اعتبرت مرسوم الضرورة في 2012 بشأن المفوضية ليس من مراسيم الضرورة وعليه أبطلت المجلس.

واعتبر النائب داود معرفي أن التعديل يمثل استمرارا للأولويات التي اعتمدناها من أغلبية الأعضاء واحتراما للتوافق الموجود بين المجلس والحكومة، معربا عن شكره لجميع أعضاء اللجنة على سرعتهم في إعداد التقرير.

وتمنى معرفي الاستمرار على هذه الوتيرة للقوانين التي تهم المواطنين، مؤكدا أن هذا القانون من أهم القوانين التي ينتظرها الشعب لأنه بدأ يفقد الثقة في المؤسسة التشريعية بسبب تكرار الحل والإبطال.

وأوضح النائب خالد المونس أن التعديل أحد القوانين المتفق عليها نيابيا من ضمن حزمة الإصلاحات السياسية والتي ستبعها قوانين عدة للإصلاحات السياسية.

وقال المونس إن القانون يحمي إرادة الأمة والنأي بمرفق القضاء عن أي صراع سياسي حتى لا يفقد الناس الثقة في القضاء.

واعتبر النائب عبدالوهاب العيسى أنه بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بتحصين المجلس، والتعديل الحالي، تكون الكويت قد طوت عصر تعدي سلطة من السلطات على الإرادة الشعبية.

وأكد العيسى أن " القانون انتصار شعبي ونيابي للسلطة القضائية لأننا بالقانون حمينا السلطة القضائية بألا تكون طرفا في الصراع السياسي، مطالبا باستكمال الإصلاح إلى قانون المجلس الدستوري، لمشاركة كل السلطات في الدولة في تفسير أحكام الدستور حتى يكون الجميع شريكا في إصدار الاحكام الدستورية.

وشدد النائب هاني شمس على أنه لا يجوز إبطال إرادة المواطنين الذين أدلوا بأصواتهم في إطار ديمقراطي ودستوري ثم تأتي سلطة أخرى تلغي هذه الإرادة، معتبرا أن الكل عانى من إبطال إرادة الأمة.

وانتقدت د. جنان بوشهري اعتماد الحكومة لتقديم رأيها شفاهة وليس كتابة ما يؤدي إلى عدم إثباته في تقارير اللجان، مشيرة إلى أن وزارة العدل قدمت رأيها شفاهية حول التعديل وأشارت إلى أن هناك شبهة عدم دستورية وهذا رأي له بعد سياسي ودستوري وقانوني كان من الأولى توثيقه وإرساله كتابة.

واعتبر النائب فايز الجمهور أن التعديل جزئي إلا أنه استحقاق للأمة ولو كان متأخرا وهذا التعديل رسالة واضحة بألا تعلو سلطة على سلطة الشعب.

قال الجمهور "هذه بداية ويعقبها بدايات منها المفوضية العليا لضمان التعامل بشفافية مع إرادة الأمة وألا تختطف إرادتها".

وأعرب النائب د. محمد الحويلة عن شكره لرئيس وأعضاء اللجنة على هذا القانون النوعي مؤكدا أن حماية المؤسسة التشريعية أصبحت واجبة وهو قانون مستحق ومشروع ويأتي خطوة صحية في الاتجاه السليم ومن واجبنا تقديم حزمة أخرى مكملة لخطوة أولى والقانون يبعد البلد عن حالة عدم الاستقرار.

وقال النائب فارس العتيبي إن القانون يحمي قرار الأمة وإرادتها، وهو تعديل مستحق مطالبا بالتصويت عليه في مداولتين لتكون إرادة الأمة هي العليا والقرار الشعبي هو الحكم الأخير وفق المادة 50 من الدستور.

بدوره قال النائب خالد الطمار إن الإبطال تسبب في فوضى سياسية وتعطيل مصالح المواطنين ومن ثم كان التعديل أمرا مهما ومستحقا لضمان الاستقرار السياسي وضمان حماية إرادة الأمة من الإبطال وكل الشكر لأعضاء اللجنة التشريعية على جهودهم.

واعتبر النائب د. مبارك الطشه أن القانون يأتي في وقت مستحق لتحصين إرادة الأمة من شبح الإبطال المستمر والذي يأتي في أوقات غير ملائمة.

وفي مداخلة له أكد وزير العدل وزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة أن المقترح الذي يناقش اليوم سينهي الإبطال ونثمن جهود اللجنة التشريعية الواضحة ونؤكد أننا كحكومة مع هذا المقترح.

مجلس الأمة يقر تعديل قانون المحكمة الدستورية في المداولة الأولى والثانية بموافقة 57 نائباً ورفض نائب واحد.

وأكد نواب أن إقرار تعديل قانون المحكمة الدستورية يمثل خطوة رئيسة وبداية حقيقية لانطلاق تشريعات الإصلاح السياسي المتفق عليها نيابيا، مشددين على أن التعديل مستحق لحماية إرادة الأمة من الإبطال بسبب الأخطاء الإجرائية للسلطة التنفيذية. وقال وزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة إن هذا التعديل سيؤدي إلى عدم تكرار ما شهدناه من حالات بطلان للمجلس خلال السنوات السابقة ، مؤكدا أن الحكومة تدعم هذا المقترح.

ابتسامة مشتركة بين الحكومة والمجلس

لحظة دخول النواب والوزراء إلى قاعة عبدالله السالم